خلاف النحاة في مراتب المعارف

The Grammarians' Disagreement of the Ranks of the Definite Nouns

م/ طارق عبد الحكيم علي غالب الوهباني[1]

١ طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية
كلية اللغات - جامعة صنعاء.

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث موضوعاً مهماً في الدراسات النحوية؛ إذ يكشف عن تعدد أقوال النحاة في مراتب المعارف، التي من خلالها درست خلاف النحاة في مراتب المعارف. وعند إنعام النظر في أمات الكتب النحوية اتضح أن للنحاة مذاهب وآراء فردية في ترتيبها، مما يدعو إلى الكشف عن أقوال النحاة ونسبتها إليهم. واللافت للنظر أن هذه الأقوال ليست قليلة؛ إذ بلغت عدداً يجعلنا نؤكد على أهمية البحث في هذا الموضوع. وقد أقمت البحث على مبحثين، هما: المبحث الأول: خلاف النحاة في ترتيب المعارف، والمبحث الثاني: خلاف النحاة في رتبة المعرف بـ(أل) والمضاف، ثم عرضت النتائج التي تمخض عنها البحث، وألحقت إليها مصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: (مراتب — المعارف- ترتيب- خلاف- رتبة- المعرف).

Abstract:

This research investigates a very important topic. It reveals the multiples of grammarians' views on the rank of the definite nouns, through which I studied The Grammarians' Disagreement of the Ranks of the Definite Nouns. And when I researched carefully in the oldest books of grammar, I found that unique views and schools for grammarians in order the definite nouns, which made me to investigate the grammarians' views and attributed to them. So remarkably, these views didn't little, they had reached several views that is why we emphasize the importance of research on this subject. The research has been in two parts: the first part is the grammatical disagreement of the order of definite nouns and the second parts is the grammatical disagreement of the defined by an article (AL) and prefixed to definite noun, and I showed the results, after that I followed them by references.

Keywords: (Ranks- Definite Nouns- Order- Disagreement- Rank- Defined)

ISSN : 2410-1818

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: هذا بحث بعنوان: (خلاف النحاة في مراتب المعارف)؛ إذ تكمن أهميته في أنه يتناول موضوعاً مهماً وهي المعارف؛ لما لها من أثر في إثراء الدرس النحوي وتطوره؛ لأنها تدخل في جميع الأبواب النحوية؛ ولذلك فإن الباحث سلط الضوء فيه على أقوال النحاة في ترتيب المعارف، وهي: (المضمر، والعلم، والمبهم، والمعرف بـ(أل)، والمضاف)، فقد كان للنحاة مذاهب وآراء فردية في ترتيبها، وهذا ما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع.

ويهدف هذا البحث إلى توثيق أقوال النحاة، ونسبتها إلى قائليها، ومناقشتها، مستعملًا المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أقوالهم، ومستعينًا بالمنهج التاريخي في توثيق آرائهم زمنيًا.

وقد بنيت البحث على مبحثين، هما: المبحث الأول: خلاف النحاة في ترتيب المعارف، وفيه تناولت أقوال النحاة، ونسبتها إلى قائليها، وذكرت ردود النحاة على تلك الأقوال. أما المبحث الثاني فكان بعنوان: خلاف النحاة في رتبة المعرف بـ(أل) والمضاف، وفيه تناولت قولين للنحاة مع بيان حجتيهما، ووضحت أن السبب فيما ذهب إليه النحاة في القولين يعود إلى خلافهم في مراتب المضاف؛ إذ ذهب النحاة في ذلك إلى مذاهب، وختمت البحث بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: خلاف النحاة في ترتيب المعارف

اختلف النحاة في مراتب المعارف إلى أقوال، هي:

الأول: أن أعرفها المضمر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف بـ(أل)، واستدلوا على أن الضمائر أعرف المعارف بأنها لا تفتقر إلى الوصف كغيرها من المعارف، وهو قول سيبويه وجمهور النحاة[١].

والحقيقة هي أن سيبويه لم يصرح برأيه في أعرف المعارف، والمشهور عنه أن المضمر أعرفها، ونقله عنه كثير من النحاة[٢]، في حين أنه ذكر في كتابه أن «المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصةً، والمضاف إلى المعرفة إذا لم تُرِد التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار»[٣]، وهذا من باب تعدد المعارف لا من باب أعرفها، فيكون ما نُقل عنه هو الصحيح في نظري؛ لأن النحاة استنبطوا ذلك من خلال حديثه عما ينعت به كل نوع من أنواع المعارف[٤].

وذكر ابن خروف أن سيبويه يسوي بين المضمر والعلم في الرتبة، وهو المختار عنده[٥].

ISSN : 2410-1818

الثاني: أن أعرفها العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم المعرف بـ(أل)؛ لأنّه في أول وضعه لا يكون له مشارك به. ونُسب لسيبويه[٦] والكوفيين[٧] والسيرافي[٨]. واختاره أبو حيان الأندلسي؛ لأن العلم هو جزئي وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف كليات وضعاً جزئيات استعمالاً[٩].

ونسب أبو حيان الأندلسي[١٠] والسيوطي[١١] هذا القول للصيمري، وهو وهمٌ منهما؛ لأن الصيمري لم يجعل العلم أعرف المعارف، وإنما أعرفها عنده المضمر[١٢].

الثالث: أن أعرفها المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم المعرف بـ(أل)، ونُسبَ لابن السراج[١٣].

الرابع: أن أعرفها المضمر، ثم المبهم، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام. وهو قول الكوفيين[١٤]. ونُسب للكسائي والفراء[١٥]، كما نُسب للفراء وحده[١٦].

ونسبه ابن بابشاذ[١٧] والحيدرة[١٨] لابن السراج. وهو الصحيح فيما نُسب لابن السراج بدليل قول ابن السراج: «فإن قلت: زيد هذا، فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ بـ(هذا)؛ لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ»[١٩]، وبذلك يكون متابعاً للكوفيين.

فمذهب البصريين أن العلم أعرف من المبهم، ومذهب الكوفيين أن المبهم أعرف من العلم[٢٠].

واحتج قائلو هذا القول بخمس حجج، هي:

١ -أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير، والعلم خلاف ذلك[٢١].

٢ -أن المبهم يقدَّم على العلم؛ لأنه يُعرف من جهتين بالعين والقلب، والعلم إنما يعرف من جهة القلب خاصة، وما يعرف من جهتين أقوى تعريفاً مما يعرف من جهة واحدة[٢٢].

٣ -أن العلم تدخله الألف واللام كالحارث والعباس، وتلك لا تدخلها[٢٣].

٤ -أن العلم يضاف، وتلك لا تضاف[٢٤].

٥ -أن الأصل في الإشارة أن تستعمل للحاضر، والأصل في العلم أن يستعمل للغائب، فبينهما بَونٌ[٢٥].

ورجح ابن بابشاذ القول بأن تعريف العلمية فوق تعريف الإشارة؛ «لأنه لو اجتمع على الإشارة ما عسى أن يجتمع من التعريفات لكان ذلك لا يزيد فيها على تعريف العلمية؛ لأن تعريف العلم له مجموع صفات، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفات، ولا تكون الأعلام للإشارة صفات، فقد صارت

ISSN : 2410-1818

أسماء الإشارة تابعة للأعلام، فوجب أن تكون الأعلام أعرف منها»[٢٦]. والقول نفسه عند الزبيدي[٢٧].

أما أبو البركات بن الأنباري فقد اختار قول الكوفيين هذه المرة، وردَّ حجة البصريين القائلين بأن اسم العلم أقوى تعريفاً من اسم الإشارة بقوله: «وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره، قلنا: وكذلك الأصل في جميع المعارف، ولهذا يقال: حدُّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس، وهذا يشتمل على جميع المعارف، لا على الاسم العلم دون غيره، على أنَّا نسلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك وزال عن أصل وَضْعِه، ولهذا افتقر إلى الوصف، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه، فلما جاز فيه الوصف دلَّ على زوال الأصل، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل، ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم»[٢٨].

وأما الحيدرة فقد ذهب إلى أن العلمية فوق الإشارة، وذلك في أثناء ردِّه على ابن السراج؛ إذ قال: «إن الإشارة تتعرف من جهتين، والمضمر يتعرف من جهة واحدة، وهو أعرف منها بإجماعك، فقد سقطت حُجته، وتردَت علته، مع أن تعريف أسماء الإشارة ليس من لفظها فقط، وإنما هو بمجموع الصفة والموصوف؛ لأنهما كالشيء الواحد»[٢٩]. بمعنى أن ابن السراج قد أجمع على أن يكون المضمر أعرف المعارف مع أنه يعرف من جهة واحدة، فكيف به يقدم المبهم على العلم بحجة أنه يتعرف من جهة واحدة، ويُجمع على أن المضمر أعرفها، وهما يتعرفان من جهة واحدة.

ونسب ابن خروف هذا القول للفراء وابن السراج، وردَّ عليهما بقوله: «لأن العلم لم يفتقر إلى حضور ولا إشارة، وإنما هو موضوع على مسماه وضعاً واحداً»[٣٠].

ونسبه ابن عصفور للفراء وحده، وردَّ عليه بقوله: «أما قوله: إن ما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح؛ لأن التعريف لا يزيد، وإنما نعني بقولنا: هذا أعرف من هذا، أي: ألزم للتعريف، إذ التعريف لا يتزايد، فاستدلاله إذا اجتمع المشار والعلم قدّم المشار على العلم في الإخبار لا حجة فيه، وإنما فعلت العرب ذلك؛ لأنهم يغلّبون في الإخبار القريب على البعيد، فتقول: أنا وأنت قمنا، ولا يقولون: قمتما، ويقولون: أنت وزيد قمتما، ولا يقولون: قاما»[٣١].

ونسبه ابن مالك للكوفيين، وردَّه بقوله: «وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين»[٣٢]. وفي كتاب آخر ردَّ على حجتهم بقوله: «والجواب عن الأولى أن يقال: لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف (غيرك) بها مع لزومه لها، كما ثبت للجميع

ISSN : 2410-1818

على (الجماء) في قولهم: جاءوا الجماءَ الغفيرَ، بحيث عُدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأُولَ الجماء الغفير بنكرة مع لزوم الألف واللام، والجواب عن الثانية أن يقال: المعتبر في كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين، والمعتبر في ترجيح التعريف قوة منع الشياع وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وأن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام، ولذلك لا يستغني غالباً عن صفة تكمل دلالته بخلاف العلم، لا سيما علم لم تعرض فيه شركة، كإسرائيل وطالوت وأُدَد ونِزار ومكة ويثرب»[٣٣].

ونسبه الأبذي للفراء، وردَّ عليه بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن العلم أعرف من المشار؛ إذ لا يعني بقوله: أعرف إلا أنه أكثر ملازمة للتعريف من غيره»[٣٤].

ونسب أبو عبدالله الفخار هذا القول للفراء، وردَّ عليه بأن «معرفة العين إنما هي نسبة مجازية، وإنما هي أداة توصل العلم إلى القلب، فالتعريف حقيقة إنما هو بالقلب، لكن من هذه الناحية، كاللمس باليد، والذوق باللسان، والاستنشاق بالأنف، في أنها أدوات توصل العلم إلى القلب، وأيضاً فإن العلم يعرف مطلقاً، لا يتوقف على قيد، والمبهم لا يعرف إلا بشرط حضور مدلوله، وما يعرف مطلقاً أقوى تعريفاً مما يعرف بقيد»[٣٥].

ولم يرتضِ السيوطي حجج الكوفيين، وردَّ عليهم بقوله: «ولا حجة في ذلك؛ لأن المعتبر إنما هو زيادة الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علم لا تعرض له شركة كإسرافيل وطالوت»[٣٦].

والراجح ما ذهب إليه الجمهور وهو أن العلم أقوى تعريفاً من اسم الإشارة لأمرين: **أحدهما**: أن العلم يوصف باسم الإشارة، نحو قولك: مررت بزيدٍ هذا، والموصوف أقوى تعريفاً من الصفة بلا خلاف، **وثانيهما**: أن العلم يلزم مُسمَّاه، واسم الإشارة لا يلزم مُسَمَّاه، فضَعُفَ اسم الإشارة؛ لأنه من غير إشارة حسّيّة إلى المشار إليه فهو مبهم عند المخاطب؛ «لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها، وكذا الموصولات، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب»[٣٧].

الخامس: المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم المبهم؛ لأن المبهم لا تعلم به جنساً من جنس كما علمت بالرجل، فهو أشد إبهاماً، وما فيه الألف واللام أخصُّ منه؛ إذ تعرف به واحداً معهوداً من جنس. وهو قول الفارسي[٣٨].

السادس: المعرف بـ(أل) أعرفها؛ لأنه وُضع لتعريفه أداة، وغيره لم يوضع له أداة[٣٩].

ISSN : 2410-1818

السابع: أن أعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، ثم اسم الإشارة، والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه. وهو قول ابن مالك(٤٠).

فقد انفرد ابن مالك بترتيبه لأعرف المعارف، وهذا يدل على نظره الثاقب في ترتيبها، حيث جعل ضمير المخاطب بعد العلم، نحو قولك: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان وأكثر، نحو قولك: قام زيد وعمرو كلمته، لتطرق إليه إبهام، ونقص تمكُّنُه في التعريف(٤١).

ولم يستسغ ذلك أبو حيان الأندلسي وأنكره بقوله: «لا أعلم أحداً ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم»(٤٢).

الثامن: أن المعرف بالألف واللام أعرف من الموصول، وعُزي لابن كيسان(٤٣). وحجته أن ما عُرف بالألف واللام يوصف بالموصول، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾(٤٤)، والموصوف به إما مساوٍ وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون الذي أقل تعريفاً من الكتاب(٤٥).

وردَّه ابن مالك بقوله: «والجواب أن نقول: لا نسلم كون الذي في الآية صفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذي صفة فالكتاب علم بالغلبة؛ لأن المعنيِّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مراداً به التوراة، فألحق في عرفهم بالأعلام، فلا يلزم من وصفه بـ(الذي) جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام، وبالجواب الأول يجاب من أورد نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾(٤٦)، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحاً تجعله في رتبة العلم، ولا يكون ذلك في ذي الأداة غالباً إلا إذا عرض له ما عرض (للنَّجِم والصَّعِق) من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة»(٤٧).

ويمكننا -هنا- أن نوضح أثر هذا الخلاف في تعدد آراء النحاة من خلال قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ ﴾، فيجوز في إعراب (الذي) الآتي:

-أن يعرب نعتاً، وهذا الإعراب مبني على أن ذا (أل) أعرف من الموصول، وهو الراجح؛ لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وإنما تكون مساوية له أو دونه في التعريف.

ISSN : 2410-1818

-أن يعرب بدلاً ، وهذا الإعراب مبني على أن الموصول أعرف من ذي (أل).

-أن يعرب مفعولاً به منصوب بفعل محذوف، وهو في الأصل صفة قطعت عن الوصفية، وهذا الإعراب مبني على أن الموصول أعرف من ذي (أل).

-أن يعرب مبتدأ ، وهذا الإعراب مبني على أن الموصول أعرف من ذي (أل).

-أن يعرب نعتاً ، وهذا الإعراب مبني على أن (الكتاب) علم بالغلبة.

-أن يعرب نعتاً ، وهذا الإعراب مبني على أنهما متساويان في الرتبة؛ لأن الموصول من قبيل ما عُرف بـ(أل)، فهو قسم من المعرف بـ(أل). وبناءً على ذلك فإنه يجوز أن يوصف ذو (أل) بالموصول الذي يجوز أن يوصف به، ويجوز أن يوصف الموصول بذي (أل) لتساويهما.

-أن يعرب نعتاً ، وهذا الإعراب مبني على أنهما متساويان في الرتبة؛ لأن كلاً منهما تعريفه بالعهد(٤٨).

ومن وصفِ الموصول بذي (أل) قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾(٤٩)، فوصف (الذين) بـ(الصابرين)، فيجوز في إعراب (الصابرين) الآتي:

-أن يعرب نعتاً ، وهذا الإعراب مبني على أن الموصول أعرف من ذي (أل).

-أن يعرب بدلاً ، وهذا الإعراب مبني على أن ذا (أل) أعرف من الموصول.

-أن يعرب نعتاً ، وهذا الإعراب مبني على أنهما متساويان في الرتبة؛ لأن الموصول من قبيل ما عُرف بـ(أل)، فهو قسم من المعرف بـ(أل).

-أن يعرب مفعولاً به منصوب بفعل محذوف، وهذا الإعراب مبني على أنه صفة قطعت عن الوصفية، وهو الراجح؛ لأنه لا يجوز أن يكون النعت أعرف من المنعوت، وإنما يكون مساوياً أو أقل منه تعريفاً.

-أن يعرب نعتاً ، وهذا الإعراب مبني على أنهما متساويان في الرتبة، لأن كلاً منهما تعريفه بالعهد(٥٠).

فنجد أن لهذا الخلاف أثراً في تعدد الآراء النحوية للنحاة؛ تبعاً لاختلافهم في ترتيب المعارف.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: خلاف النحاة في رتبة المعرف بـ(أل) والمضاف

اختلف النحاة في المعرف بالألف واللام والمضاف إلى قولين:

الأول: قال قوم: المعرف بالألف واللام أقوى تعريفاً من المضاف إلى المضمر أو العلم أو المبهم؛ لأن تعريفه بالحرف الذي هو شديد الامتزاج به، وتعريف المضاف مكتسب من غيره(٥١). وحجتهم أن ما فيه الألف واللام لا يكون نكرة بحال إذا كانا حرفين، والمضاف إلى المعرفة قد لا يتعرف بالإضافة، نحو قولهم: رجلٌ حسنُ الوجهِ، ونحو: لَقِيَنِي رجلٌ شِبْهُكَ أو غيرك، ونحو: هذا رجل ضاربُ زيدٍ غداً، ونحو قول الشاعر:

يَا رُبَّ غابطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ لاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا(٥٢)

فأدخل (رُبَّ) على اسم الفاعل (غابط)، وهو مضاف إلى الضمير (نا)، و(رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات.

الثاني: قال قوم: المضاف إلى ما هو أعرف مما فيه الألف واللام أقوى تعريفاً مما هو معرف بالألف واللام؛ لأن تعريف المضاف إليه قد انتشر إلى المضاف، وكانا سواء في التعريف. وحجتهم أن المضاف يوصف بما فيه الألف واللام، نحو قولك: مررت بغلام زيدٍ الظريف(٥٣).

وردَّ عليهم الحيدرة بقوله: «وليس ذلك بحجة؛ لأنك تقول: لَقِيَنِي غلامُ المرأة الظريفُ، وليس أحد يقول: إن المضاف إلى ما فيه الألف واللام أعرف منه بَتَّةً، وكذلك علته في انتشار التعريف علة غير صحيحة، ولو صحت لكان المضاف إلى المضمر أعرف من العلم؛ إذ قد انتشر إليه تعريفه، ولم يقل بذلك أحد، وإنما يتبع الذي فيه الألف واللام المضاف نعتاً لأجل الاشتقاق وإمكان تضمنه الضمير لا غير، وكذلك نعت المبهم؛ لأنه لا ينعت إلا بجنس، ولا يتضمن ضميراً»(٥٤).

والحيدرة في ردِّه هذا متابع لابن بابشاذ، فقد ذهب ابن بابشاذ إلى أن ما فيه الألف واللام «أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، فالرجل أعرف من غلام الرجل؛ لأن تعريف الرجل تعريف الإفراد، وتعريف الغلام تعريف الإضافة، صار إليه من اسم آخر، وليس كذلك الرجل، وكذلك ما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى العلم، فغلامك أعرف من غلام زيد، وكذا غلامُ زيد أعرف من غلام هذا، وكذلك غلام هذا أعرف من غلام الرجل، فقس على هذا»(٥٥).

وذهب ابن خروف إلى أن المضاف إلى العلم والمضمر بمنزلة المبهم، وما أضيف إلى المبهم فبمنزلة ما فيه الألف واللام؛ لأنه نقص درجة عن المبهم(٥٦).

ISSN : 2410-1818

وذكر ابن يعيش أن «ما أضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنه يسري إليه ما فيه من التعريف، ثم ما فيه الألف واللام، هذا مذهب سيبويه»(٥٧).

وذهب العلوي إلى أن ذا الألف واللام أعرف مما كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، وأما المضاف إلى سائر المعارف فهو أعرف من ذي الألف واللام، فغلامك أعرف من: الغلام، وهكذا: غلام زيد، وغلام هذا؛ لأنه أخذ من المضاف إليه تعريفه، فلهذا كان أعرف(٥٨).

ورجح السيوطي ما فيه الألف واللام على المضاف بقوله: «اللام أقوى في إفادة التعريف من الإضافة، فكانت أقرب إلى العلمية؛ ولأنها أخصر، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين وثلاثة؛ ولأن امتزاج اللام أشد»(٥٩).

ويعود هذا الخلاف في أقوال النحاة بين أعرفية ما فيه الألف واللام(٦٠) أو المضاف إلى خلاف النحاة في مراتب المضاف، فقد ذهبوا فيه إلى مذاهب، هي:

١ -أن ما أضيف إلى غير المضمر فهو في رتبته، وما أضيف إلى المضمر فهو في رتبة العلم. ونُسب هذا إلى سيبويه(٦١). واختاره ابن الخباز(٦٢) وأبو علي الشلوبين(٦٣) وابن عصفور(٦٤) والأبذي(٦٥) وأبو عبدالله الفخار(٦٦).

٢ -أن ما أضيف إلى شيء فهو دون ما أضيف إليه في الرتبة، أي: أقل منه رتبة(٦٧). وهو قول المبرد(٦٨). فالمبرد قاسه على المضمر.

ورُدَّ بأنه فاسد سماعاً وقياساً(٦٩)، فالسماع؛ لأنه وردَّ في كلام الله وكلام العرب نعت المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾(٧٠)، وكقول الشاعر:

فأدْرَكَ لَم يَجْهَدْ ولم يَثْنِ شَأْوَه ... يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ(٧١)

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام؛ لأن الصفة لا تكون إلا مساوية للموصوف في التعريف أو أقل منه تعريفاً، «فلو كان الأمر على ما ذهب إليه المبرد لم يجز؛ لأن (المثقب) على مذهبه هو أعرف من (خذروف الوليد) وهو المنعوت»(٧٢). وأما القياس «فلأن المضاف إلى المضمر هو من قبيل الأسماء الظاهرة وليس من قبيل المضمرات، فهما صنفان، فلا يلزم أن يكون أحدهما في مرتبة الآخر في التعريف، وأما المضاف إلى معرفة من المعارف غير المضمر فإنه في الحالين

ISSN : 2410-1818

اسم ظاهر، وقد سرى له التعريف مما أضيف إليه، فلا مانع من أن يكون في مرتبته من التعريف»[٧٣].

٣ -أن ما أضيف إلى شيء فهو في رتبة ذلك الشيء[٧٤]، أي: يساويه. وهو رأي جماعة منهم: ابن جني[٧٥] والزمخشري[٧٦] وابن الخشاب[٧٧] وأبو البركات بن الأنباري[٧٨] والخوارزمي[٧٩] وابن يعيش[٨٠] وابن مالك[٨١] وابن عقيل[٨٢].

٤ -أن ما أضيف إلى شيء فهو دونه إلا المضاف لما فيه (أل)[٨٣].

٥ -أن ما أضيف إلى المضمر والعلم فهو بمنزلة المبهم، وما أضيف إلى المبهم فهو بمنزلة ما فيه (أل). وهو قول ابن خروف[٨٤].

وأميل -هنا - إلى ترجيح ما فيه الألف واللام على المضاف؛ لأن الألف واللام أشد امتزاجاً بالاسم، فتكون رتبة المضاف بعد رتبة ما فيه الألف واللام؛ لأنه اكتسب تعريفه اكتساباً، والأولى أن يقال: إنه معرف بالإضافة مع عدم القول بالأفضلية على ذي الألف واللام.

وهذا الخلاف له أثر في تعدد آراء النحاة في توجيه كلمة ما، سواء كانت في القرآن أو في غيره، فالنحوي يبني رأيه بحسب ترتيبه للمعارف، فيكون للنحاة آراء متعددة في إعراب تلك الكلمة كل بحسب ترتيبه لها؛ ولذلك شعر الحيدرة بهذا، وأشار إلى أن للمعارف غالباً ومغلوباً، فالغالب هو الأعرف، والمغلوب هو دونه، فحاول تيسير ذلك بقوله: «وكل معرفة غلبت على غيرها فهي أعرف منها، فتقول: أنا وأنت قُمنا، ولا تقول: أنا وأنت قمتما، وتقول: أنت وهي قمتما، ولا تقول: قاما، وقس على ذلك المغلَّب والمغلّب عليه من المعارف»[٨٥].

خاتمة

هذا بحث بعنوان: (خلاف النحاة في مراتب المعارف)، تناولت فيه أقوال النحاة في هذه المسألة النحوية، وبعد الانتهاء من البحث توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- تعدد أقوال النحاة في ترتيب المعارف.
- نسبة بعض الأقوال إلى غير قائليها، ما دعا الباحث إلى دفع ذلك بالتوهم من خلال نسبتها إلى قائليها.
- لقد كان أبو حيان الأندلسي شديداً في إنكاره لرأي ابن مالك، في حين أن ما ذهب إليه ابن مالك في ترتيب المعارف يدل على نظره الثاقب.
- أن العلم أقوى تعريفاً من اسم الإشارة؛ لأن العلم يوصف باسم الإشارة؛ ولأن العلم يلزم مُسمَّاه، واسم الإشارة لا يلزم مُسَمَّاه.

ISSN : 2410-1818

- أن ما فيه الألف واللام أقوى تعريفاً من المضاف؛ لأن الألف واللام أشد امتزاجاً بالاسم، فتكون رتبة المضاف بعد رتبة ما فيه الألف واللام؛ لأنه اكتسب تعريفه اكتساباً.

- أن لهذا الخلاف أثراً في تعدد الآراء النحوية للنحاة؛ تبعاً لاختلافهم في ترتيب المعارف، مما يؤدي إلى إثراء الدرس النحوي وتطوره.

الهوامش والإحالات

١ - ينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م، ص٢٨١/٤ -٢٨٤، وابن جني، البيان في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: الدكتور علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م، ص٣٢٦، والصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م، ص١٧١ -١٧٢، وابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، تحقيق: الدكتور محمد أبو الفتوح شريف، منشورات الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، د.ط، ١٩٧٨م، ص١٠٧، والزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٨٧، وصدر الأفاضل الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، من مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م، ص٢٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ص٥٦/٣، وابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، د.د، بغداد، ط١، ١٩٧٢م، ص٢٢٢/١، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، د.ت، ص٢٠٥/١، و١٣٦/٢، والأبذي، شرح الجزولية، إعداد: سعيد مشبب حسن الأسمري، رسالة ماجستير، إشراف: الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، فرع اللغة، الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م، ص٥٣٤، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م، ص٤١/٣، ويحيى بن حمزة العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق: الدكتور هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م، ص٥٩٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٤٣٤/١.

٢ - ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة -دار الأمل، بيروت -الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، ص١٧٨، وأبو البركات بن

ISSN : 2410-1818

الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٧٠٧/٢، وأبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع اللغوي العربي، دمشق، د.ط، د.ت، ص٣٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ص٥٦/٣، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص٢٠٥/١، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص٣٩/٣، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م، ص٩٠٨/٣، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م، ص١١٢/١، وحماد بن محمد حامد، أبو عبدالله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه، إشراف: الدكتور محمود محمد الطناحي، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٩هـ -١٤١٠م، ص٧٥٧/٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص٤٣٤/١، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م، ص١٩١/١، وإبراهيم بن صالح بن مد الله الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة، ج١٩، ع٣١، رمضان ١٤٢٥هـ، ص٤٤٢، ومحمد صالح زكريا برناوي، رتب المعارف وأثرها في إعراب القرآن، رسالة ماجستير، إشراف: الدكتور علي محمد النوري، فرع اللغة والنحو والصرف، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م، ص٦٩. ❖ وتختلف دراستي عن هاتين الدراستين في أنها ناقشت آراء النحاة في ترتيبهم للمعارف؛ إذ أثبتت أن تعريف العلمية فوق تعريف الإشارة، كما أنها ناقشت خلاف النحاة في رتبة المعرف بـ(أل) والمضاف، وأثبتت أن ذلك الخلاف يعود إلى خلافهم في مراتب المضاف.

٣ - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، ص٥/٢.

٤ - ينظر: سيبويه، الكتاب، ص٦/٢ -٧.

٥ - ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، السعودية، د.ط، ١٤١٨هـ، ص٣١٠/١، و٧٨٤/٢.

٦ - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٩١٠/٣.

ISSN : 2410-1818

٧ - ينظر: الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص٣/٤٠، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ص٢/١١٣ -١١٤، والسيوطي، همع الهوامع، ص١/١٩١.

٨ - ينظر: ابن جني، البيان في شرح اللمع، ص٣٢٦، وأبو البركات بن الأنباري، الإنصاف، ص٢/٧٠٨، أسرار العربية، ص٣٤٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ص٣/٥٦، والعلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص٥٩٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص١/٤٣٤.

٩ - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٣/٩١٠، والتذييل والتكميل، ص٢/١١٣ -١١٤.

١٠ - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٣/٩٠٨، والتذييل والتكميل، ص٢/١١٣.

١١ - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ص١/١٩١.

١٢ - ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ص١٧١ -١٧٢.

١٣ - ينظر: ابن جني، البيان في شرح اللمع، ص٣٢٦، وأبو البركات بن الأنباري، الإنصاف، ص٢/٧٠٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ص٣/٥٦، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص٣/٤١، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٣/٩٠٨، والتذييل والتكميل، ص١/١١٣، والعلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص٥٩٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص١/٤٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ص١/١٩١. بينما رتبها ابن السراج على النحو الآتي: المضمر والمبهم والعلم والمعرف بـ(أل) وما أُضيف إليهن. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م، ص١/١٤٩.

١٤ - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف، ص٢/٧٠٩، وابن الخباز، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص٣١٤، وعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م، ص٦٩، والسيوطي، همع الهوامع، ص١/١٩١.

١٥ - ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص٥٩٨.

ISSN : 2410-1818

١٦ - ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص١٧٨، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٩٠٨/٣.

١٧ - ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ص١٠٧.

١٨ - ينظر: علي بن سليمان الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، ص٨٧/٢.

١٩ - ابن السراج، الأصول في النحو، ص١٥٤/١.

٢٠ - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٩٠٨/٣، وعبداللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص٦٩.

٢١ - ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٥، وابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص١١٧/١.

٢٢ - ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٧/١.

٢٣ - ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٤.

٢٤ - ينظر: نفسه.

٢٥ - ينظر: نفسه.

٢٦ - ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ص١٠٧.

٢٧ - ينظر: عبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص٦٩.

٢٨ - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف، ص٧٠٩/٢.

٢٩ - الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص٨٧/٢.

٣٠ - ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص٣١٠/١.

٣١ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص١٣٦/٢.

ISSN : 2410-1818

٣٢ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (المشهور بـ: التسهيل)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م، ص٢١.

٣٣ - ابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٨/١.

٣٤ - الأبذي، شرح الجزولية، ص٥٣٦.

٣٥ - حماد بن محمد حامد، أبو عبدالله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، ص٧٥٧/٢.

٣٦ - السيوطي، همع الهوامع، ص١٩٢/١.

٣٧ – الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص١٨٩/٤.

٣٨ - ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، تحقيق: الدكتور شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، د.ت، ص٥١ -٥٢.

٣٩ - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٩٠٨/٣، والتذييل والتكميل، ص١١٣/٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص٤٣٤/١، والسيوطي، همع الهوامع، ص١٩١/١.

٤٠ - ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص٢١.

٤١ - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٦/١.

٤٢ - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ص١١٤/٢.

٤٣ - ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص٢١، وشرح التسهيل، ص١١٨/١، والرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ص٤١/٣، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م، ص٧٩/١، والسيوطي، همع الهوامع١/ ١٩١.

٤٤ - الأنعام: ٩١.

٤٥ - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٨/١.

ISSN : 2410-1818

٤٦ - الليل: ١٥ -١٨.

٤٧ - ابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٨/١ -١١٩.

٤٨ - ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب -مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م، ص١٦٨، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص١٣٥/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٨/١، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ص١٢٣/٢ -١٢٤، والسيوطي، همع الهوامع، ص١٩٢/١، ومحمد صالح زكريا برناوي، رتب المعارف وأثرها في إعراب القرآن، ص٦٣.

٤٩ - آل عمران: ١٥ -١٧.

٥٠ - ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، ص١٦٨، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص١٣٥/٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ص١١٨/١، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ص١٢٣/٢ -١٢٤، وبهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله العزيز، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م، ص٢١/٢، ومحيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار اليمامة، دمشق -بيروت، دار ابن كثير، دمشق -بيروت، ط٧، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م، ص٤٠٨/٣.

٥١ - ينظر: الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص٨٧/٢ -٨٩، وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٧، والعلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص٥٩٨.

٥٢ - البيت لجرير. ينظر: ديوانه، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د.ت، ١٦٣/١. الشاهد فيه: (رُبَّ غابطنا) حيث جُر (غابطنا) بـ(رُبَّ)، وهي لا تعمل في معرفة، وهذا دليل على أن (غابط) لم يكتسب تعريفاً من إضافته إلى الضمير.

٥٣ - ينظر: الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص٨٧/٢ -٨٩، وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٧، والعلوي، المنهاج في شرح الجمل، ص٥٩٨.

٥٤ - الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص٨٨/٢ -٨٩.

٥٥ - ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ص١٠٨.

٥٦ - ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص٧٨٤/٢.

ISSN : 2410-1818

٥٧ – وأعرف ذي (أل) ما كانت للحضور، ثم للعهد، ثم للجنس. ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص٩٠٩/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ص١٩٢/١. فـ(أل) التي للحضور هي (أل) الموصولة، مثل: القائم، أما (أل) التي للعهد فهي إما ذكريّ كقوله تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾ ، أو ذهني كقوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ ، أو حضوري كقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ، وأما (أل) الجنسية فهي إما لاستغراق الأفراد كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ ، أو لاستغراق خصائص الأفراد كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ، أو لتعريف الماهية كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾. ينظر: إبراهيم بن صالح بن مد الله الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، ص٤٧٨.

٥٨ – ابن يعيش، شرح المفصل، ص٥٦/٣.

٥٩ – ينظر: العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص٥٩٨/١.

٦٠ – السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٥م، ص٢٩/٤.

٦١ – ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص٤٣٥/١، والسيوطي، همع الهوامع، ص١٩٣/١.

٦٢ – ينظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٧.

٦٣ – ينظر: أبو علي الشلوبين، التوطئة، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ط٢، ١٤٠١هـ -١٩٨١م، ص١٩٣.

٦٤ – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص٢٠٥/١، و١٣٦/٢، والمقرب، ص٢٢٢/١ -٢٢٣.

٦٥ – ينظر: الأبذي، شرح الجزولية، ص٥٣٨.

٦٦ – ينظر: حماد بن محمد حامد، أبو عبدالله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، ص٧٥٨/٢.

٦٧ – ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص٤٣٥/١، والسيوطي، همع الهوامع، ص١٩٣/١.

ISSN : 2410-1818

٦٨ - ينظر: المبرد، المقتضب، ص١٤٣/٤، ٢٨٢ مع الحواشي.

٦٩ - ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص٢٠٥/١، والأبذي، شرح الجزولية، ص٥٣٤ -٥٣٥، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ص١١٧/٢.

٧٠ - طه: ٨٠.

٧١ - البيت لامرئ القيس. ينظر: ديوانه٥١. الشاهد فيه: (كخُذروفِ الوليدِ المُثَقَّبِ) حيث جاء لفظ (المثقب) صفة لما هو مضاف إلى ما فيه الألف واللام، وفيه دليل على ضعف ما ذهب إليه المبرد.

٧٢ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص٢٠٥/١، وينظر: ١٣٦/٢ -١٣٧.

٧٣ - الأبذي، شرح الجزولية، ص٥٣٤.

٧٤ - ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص٤٣٥/١، والسيوطي، همع الهوامع، ص١٩٣/١.

٧٥ - ينظر: ابن جني، البيان في شرح اللمع، ص٣٢٦.

٧٦ - ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص١٨٧.

٧٧ - ينظر: ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، د.د، دمشق، د.ط، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م، ص٣١٠.

٧٨ - ينظر: أبو البركات بن الأنباري، أسرار العربية، ص٣٤٦.

٧٩ - ينظر: صدر الأفاضل، ترشيح العلل في شرح الجمل، ص٢٥٧.

٨٠ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ص٥٦/٣.

٨١ - ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص٢١.

٨٢ - ينظر: ابن عقيل، المساعد، ص٧٨/١.

٨٣ - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ص١٩٣/١.

٨٤ - ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ص٧٨٤/٢.

٨٥ - الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص٨٧/٢.